



مركز بروتوكينجز الدوحة BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

سياسة ذات مرجعية دينية
بدون دولة إسلامية:

فبراير 2013

هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً
للإسلاميين العرب؟

أحمد ت. كورو

ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامّة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2013

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟¹

مقدمة

النموذج الذي يحتذي به: ما وراء مصطلح "نموذج" ومعناه

إن المناقشات الخاصة بـ"النموذج التركي" أو "نموذج" دولة أخرى يمكن أن يؤدي بنا في غياهب علم الدلالة. ولذا لتجنب الخلط المفاهيمي، فالأجدي أن نضع في الاعتبار بعض النقاط. أولاً، فإن مصطلح "النموذج" لا يعني بالضرورة الاستنساخ، فيمكن للنظام السياسي التركي إلهام الجيران العرب دون اعتماد نموذج الكلي. ثانياً، الفكرة هي أنه لا يجب تكرار التجربة التاريخية لنموذج بلد ما، بل هو المنتج النهائي الذي يعد المصلحة الأولية. وحيث أن التوترات التاريخية أو الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين تركيا والعالم العربي، لا يجب أن تكون عائقاً. وفي النهاية، فإن البلدان لا يتوجب عليها تصدير نموذجها من أجل أن يكون لها تأثير، بل يمكن أن تنتقل الأفكار من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والجامعات ووسائل الإعلام وتبادل ثقافي أوسع. وبالتالي سيساهم هذا التفاعل في الأفكار إلى امتداد الأفكار إلى ما وراء عالم السياسة الخارجية التركية.

يقول المتشككون أن الجوانب الفريدة للحالة التركية تعني أنه لا يمكن أن يكون من السهل تناولها كنموذج. وتجدر الإشارة إلى أن الحالات الأخرى يفترض أنها "استثنائية" - الولايات المتحدة وفرنسا، على سبيل المثال - في كثير من الأحيان أصبحت نماذج للآخرين. وعلاوة على ذلك، الاستثناء التركي - من حيث شكل العلاقات المدنية - العسكرية في البلاد وقوة تقاليد العلمانية - هي أسطورة أكثر منها واقع. ففي العديد من البلدان الأخرى، يتمتع الجيش بدور مماثل وهو الأكثر ثقة بين مؤسسات الدولة.⁸ هناك 19 دولة أخرى، في الوقت نفسه، التي توجد فيها دولة علمانية ومجتمع ذو أغلبية مسلمة.⁹ قلل النموذج المعتدل للعلمانية في تركيا والذي برز مؤخراً بالإضافة إلى الدور المتنامي للإسلام في الحياة العامة الاختلافات التي يراها البعض بين تركيا وجيرانها في العالم العربي.¹⁰

لقد قدمت تركيا "نماذج" مختلفة في مجالات متعددة، اعتماداً على الفترة الزمنية المعنية.¹¹ ويشمل بعض هذه النماذج - سياسات الدولة العلمانية الإقصائية أو الوصاية العسكرية على الساسة المنتخبين - والتي لم تعد ذات جدوى نظراً لحالة البلاد اليوم. وفي السياق المعاصر، فإن نماذج تركيا الاقتصادية والاجتماعية والدينية (مثل "تمور الأناضول" وحركة جولن)¹² خطفت الانتباه في كثير من الأحيان. وفي سياق الربيع العربي، فإن حزب العدالة والتنمية - الحزب الحاكم في تركيا ذو التوجه الإسلامي والفائز بالانتخابات الخمس الماضية - يقدم النموذج السياسي الأكثر صلة بالوضع

نظم حزب العدالة والتنمية، في سبتمبر 2012، مؤتمراً كبيراً للاحتفال بفترة حكمه في تركيا التي دامت لمدة عشر سنوات. وأشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في خطابه إلى أن حزبه "أظهر للجميع أن الديمقراطية يمكن أن تطبق بشكل جيد جداً في بلد أغلبية سكانه من المسلمين" ولذلك كان "مثالاً لجميع بلدان المسلمين".³ ألقى كل من الرئيس المصري محمد مرسي ورئيس حركة حماس خالد مشعل خطاباً في المؤتمر - وهما اثنين فقط من عدة زعماء إسلاميين حضروا المؤتمر. وفي الواقع، كان هناك اهتماماً متزايداً، في داخل البلدان المسلمة وخارجها، في اتخاذ قيادة حزب العدالة والتنمية كنموذج للحكم. وقد روجت الشخصيات المؤثرة، في أعقاب الربيع العربي، بدءاً من هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الفيلسوف الإسلامي طارق رمضان لفكرة "النموذج التركي" للأنظمة العربية الجديدة.⁴ وهي فكرة لها أيضاً صدى في العالم العربي. وفي استطلاع أجري مؤخراً، اختارت نسبة 44% من المصريين أن يكون نظامهم السياسي شبيهاً بالنظام السياسي في تركيا، في حين، اختارت نسبة 10% أن يكون شبيهاً بالنظام السياسي في فرنسا و8% أن يكون شبيهاً بالنظام السياسي في المملكة العربية السعودية ونسبة 1% فقط أن يكون شبيهاً بالنظام السياسي في إيران.⁵

أما "نموذج حزب العدالة والتنمية" الذي تم طرحه من قبل بعض الدول في الشرق الأوسط والغرب التي تخشى من تحويل الإسلاميين العرب لدولهم لتصبح نسخة سنية من نظام إيران - المتعصب، السلطوي والمعادي للغرب. ومع صعود الإسلاميين إلى السلطة في المنطقة العربية، أصبحت مثل تلك المناقشات أكثر أهمية من أي وقت مضى.⁶

بعض النقاد استبعدوا امكانية أن يتخذ الإسلاميين في العالم العربي هذا النموذج لهم، بحجة أن حزب العدالة والتنمية يدافع عن العلمانية ويجعلها مصدراً للإلهام لهم. تشير هذه الورقة إلى عكس ذلك. حيث أن نجاح حزب العدالة والتنمية في ممارسة "سياسات ذات مرجعية دينية"⁷ دون السعي نحو إقامة دولة إسلامية - دولة دستورها يجعل الشريعة الإسلامية مرجعية التشريع - يجعلها نموذجاً مناسباً وجيداً للإسلاميين العرب.

عن المؤلف

أحمد ت. كورو زميل زائر بمركز بروكنجز الدوحة وأستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامعة سان دييغو الحكومية، وهو محرر مشارك لكتاب "الديمقراطية، والإسلام، والعلمانية في تركيا" (مطبعة جامعة كولومبيا) ومؤلف كتاب "العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا" (مطبعة جامعة كامبريدج) الحاصل على جائزة الكتاب المتميز من الجمعية العلمية للدراسات الدينية.²

محل الدولة التنفيذية والتشريعية والهيئات القضائية وألا يكون هناك دين رسمي للدولة. والإجراء الأول وهو حاسم بالنسبة لمبادئ السيادة الشعبية الديمقراطية والتمثيل والمساءلة. حتى تعريف الحد الأدنى الإجرائي للديمقراطية يصر على "غياب السلطات الوصية غير المنتخبة" (فعلى سبيل المثال، القوات المسلحة أو الملكيات أو الهيئات الدينية) التي تحد من السلطة المنتخبة للمسؤولين في الحكم.²⁰ وإذا وضع الإسلاميون العرب المؤسسات الدينية غير المنتخبة مع سلطة لإلغاء التشريعات بناءً على فهمها للشريعة الإسلامية، فإن هذه المؤسسة في الواقع تحل محل الهيئات المنتخبة. وإذا ذكر الدستور الشريعة الإسلامية، فلا يعني هذا بذاته الحد من قدرة الشعب على التشريع بحرية، وهو أمر أساسي لأي نظام ديمقراطي. يمكن الحفاظ على درجة من المرونة من خلال السماح بتفسيرات متنوعة من الشريعة. أما إعطاء المؤسسة دوراً دستورياً لتحديد الشريعة الإسلامية، فهذا يمثل ضربة كبيرة للمبادئ الأساسية للديمقراطية.

والركيزة الثانية للدولة العلمانية هي ألا يكون هناك دين رسمي وهي أقل أهمية من أجل الأداء الفعال للديمقراطية. وهناك العديد من الأنظمة الديمقراطية لها دين رسمي، بما في ذلك إنجلترا والدنمارك واليونان وإسرائيل وبنجلاديش.²¹ وحتى الدول العلمانية ظاهرياً في كثير من الأحيان تميل لأديان معينة دون إقراراً رسمياً بأنها "أديان الدولة". فرنسا، على سبيل المثال، توفر مزايا لأعضاء الأغلبية الدينية بها والتي لا تتوفر للأخرين.²² وتركيا، في الوقت نفسه، لديها وكالة حكومية ("ديانت") التي تمثل الإسلام السني ويعمل بها أئمة في المساجد. وما دام أنه لا يوجد تمييز ضد الأقليات غير المسلمة، فلا يمنع نص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي من ظهور الديمقراطية العلمانية السلبية في الدول العربية.²³

تجدد الإشارة إلى أن النقاش الدلالي حول العلمانية غالباً ما يصحح نقطة شائكة في العالم العربي. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تاريخ الأنظمة الاستبدادية العربية العلمانية، فإن مصطلح "الدولة العلمانية" و"العلمانية" لها دلالات سلبية في العديد من الدول العربية وخاصة بين الإسلاميين. ولذلك، يمكن استخدام مصطلحات أخرى مثل "دولة محايدة" لتحل محل "العلمانية" في النصوص القانونية أو الخطاب العام. في الواقع، ما لا يقل عن 13 من بين 46 دولة ذات غالبية مسلمة تستخدم مصطلح "العلمانية" لتعريف الدولة في دساتيرها.²⁴ وفقاً لتحليل دساتير 166 بلداً في جميع أنحاء العالم، 27 فقط تستخدم مصطلح "العلمانية" عند تعريف الدولة.²⁵

عند ملاحظة العلاقة بين الإسلام والدولة في مختلف البلدان تلاحظ نماذج مختلفة لهذه العلاقة. وهناك من جهة الدول التي أعلنت عن أنها علمانية (مثل تركيا) أو أن الإسلام دينها الرسمي دون ذكر الشريعة الإسلامية (مثل تونس). وهناك من جهة أخرى ما يمكن وصفه بأنه أنواع مختلفة من دول إسلامية، وما فيها الدولة التي تجعل الشريعة مصدراً للتشريع (مثل مصر ما قبل 2012) والتي تمنح للمؤسسة الدينية في بعض الأحيان دور تفسير الشريعة الإسلامية (على سبيل المثال، مصر ما بعد 2012). وفي الحالات القصوى لدى المؤسسات الدينية سلطة إلغاء التشريعات وحتى الاعتراض على المرشحين في الانتخابات (على سبيل المثال، إيران).

الحالي. تركز هذه الورقة البحثية في المقام الأول على حزب العدالة والتنمية كنموذج للإسلاميين في العالم العربي، ومنهج حزب العدالة والتنمية في الفهم العملي للسياسات الإسلامية والذي يتوافق مع "العلمانية السلبية" والذي يمكن أن يقدم دروساً هامة للأحزاب الإسلامية الصاعدة حالياً في العالم العربي.¹³

نموذج حزب العدالة والتنمية: العلمانية السلبية

خلال جولة في ثلاث دول في سبتمبر 2011، أصبحت دعوة رئيس الوزراء التركي أردوغان لإقامة دولة علمانية في الدول العربية الرسالة الأكثر إثارة للجدل. حيث بدأ أردوغان زيارته لمصر بمقابلة مع برنامج تلفزيوني شهير شدد فيها على أن "هناك تفسيرات متعددة للعلمانية"، وأن حزبه يعبر عن الدولة العلمانية "بأنها محايدة تجاه جميع الجماعات الدينية"، وقال أنه في عملية التحول الديمقراطي، "سوف تعرف مصر أن الدولة العلمانية ليست ضد الدين ولكنها تكفل الحرية الدينية"، وأشار إلى أن "الدولة يجب أن تحترم وتحمي حتى الملحدين".¹⁴ وقد انتقد المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين هذه التصريحات باعتبارها تدخلاً في شؤون مصر الداخلية.¹⁵ وكرر أردوغان نفس الرسالة في تونس وليبيا، مؤكداً أن "المسلم يمكنه إقامة دولة علمانية بنجاح".¹⁶ وأثار تشديد أردوغان على العلمانية الكثير من الانتقادات من قبل المشككين في تطبيق نموذج حزب العدالة والتنمية في العالم العربي.¹⁷ والواقع أن الفجوة بين حزب العدالة والتنمية وجماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين في بعض الأحيان تظهر واسعة جداً لبيتهم اختراقها والإخوان المسلمين وغيرهم يعلنون بانتظام عن معارضتهم التامة لأية فكرة علمانية. ومع ذلك تجدد الإشارة إلى أن مفاهيم "العلمانية" وتعاريفها تختلف كثيراً، فعلى سبيل المثال قرر أغلبية أعضاء المحكمة الدستورية التركية في عام 2008 على أن حزب العدالة والتنمية "معادي للعلمانية" وقد نجا الحزب بالكاد من قرار يقضي بحله على هذا الأساس.

ومن أجل توضيح الصورة، فإنه من الأفضل تحديد نوعين من العلمانية. فـ"العلمانية الإقصائية" تتطلب من الدولة أن تلعب دوراً نشطاً في استبعاد الدين من المجال العام وجعله شائناً خاصاً. وتشمل البلدان التي تعتنق هذا النموذج من العلمانية فرنسا والمكسيك وحتى وقت قريب تونس. في حين أن "العلمانية السلبية"، من ناحية أخرى، تتطلب من الدولة القيام بدور سلبي في إتاحة الممارسة العامة للدين. وهذا هو الفكر السائد في الولايات المتحدة وهولندا والسنغال وغيرها.¹⁸ وكانت العلمانية المهيمنة في تركيا خلال معظم القرن الماضي هي العلمانية الإقصائية. أما في الآونة الأخيرة، وبالرغم من هذا، فقد نجحت القوى ذات المرجعية الإسلامية (حزب العدالة والتنمية وحركة جولن) في تحريك تركيا نحو العلمانية السلبية بفوزهما في الانتخابات على قوى العلمانية الإقصائية والتصدي لهم في المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبيروقراطية.¹⁹ وما دافع عنه أردوغان في زيارته لمصر وتونس وليبيا كانت فكرة العلمانية السلبية وليس العلمانية الإقصائية، والعلمانية الأولى هي التي تعد محايدة تجاه الهويات الدينية المختلفة للمواطنين.

تمتلك الدولة العلمانية (سواء السلبية أو الإقصائية) في تركيا وأماكن أخرى اثنين من الركائز الأساسية: فهي تطالب أي مؤسسة دينية بأن لا تحل

والتي تشير إلى الاقتناع بملاءمة الديمقراطية ومعتقداتهم الدينية، أو على الأقل الرغبة في ذلك.

تقوم انتقادات "الإسلام السياسي" لدى الجماعات الإسلامية في تركيا (مثل حزب العدالة والتنمية وحركة جولن) على أن الإسلام السياسي شكلي جداً بشكل عام، فيقول هؤلاء الأتراك في كثير من الأحيان إن الإسلاميين يركزون بشكل غير متناسب على القضايا المتعلقة بالقانون الجنائي والقيود المفروضة على حقوق المرأة بأساليب في الحقيقة تقوض مبادئ الإسلام الحميدة وأهدافه الأخلاقية.²⁸ على سبيل المثال، يقولون إنه نظراً لتركيز الإسلام على أهمية النظافة فإنه من غير المناسب مناقشة مكان للشريعة الإسلامية في دستور بلد غالبية مدنها تناضل لتتخلص من القمامة. ويقول هؤلاء أيضاً إنه من خلال تحديد الدولة بأنها إسلامية، قد يرغب الحكام في استخدام الشريعة الدينية كأداة لتجنب المساءلة أو تبرير الإجراءات التي لا تحظى بشعبية.

في مثل هذه السياقات، بسبب أخطاء هؤلاء الحكام فإنهم يفتحون على الإسلام باباً للانتقاد. كذلك وضع اسم الله في علم الدولة كما يفعل بعض الحكام، لا يكرم الإسلام في شيء، بل إنه يضيء للدولة طابع القدسية أو الكهنوتية. وختاماً، يشيرون إلى أن رؤى "اليوتوبيا" أو المدينة الفاضلة التي رُوج لها من قبل إسلاميين في المعارضة فشلت إلى حد كبير في توفير الحريات الكافية، ذلك في الحالات القليلة من الذين وصلوا إلى السلطة منهم (على سبيل المثال، إيران والسودان وأفغانستان).

كذلك قدم العلمانيين في تركيا والدول العربية انتقادات مماثلة. تلك الانتقادات، مع هذا، كانت الأقوى عندما جاءت من حزب العدالة والتنمية، نظراً لخبرة الحزب الخاصة بالتعامل مع هذه القضايا. فتخلّى مؤسسي الحزب صراحة عن أفكارهم الإسلامية السياسية القديمة عند تأسيس حزب العدالة والتنمية. ففي مواجهتهم للضغوط المحلية والداخلية، اعترفوا بالمشاكل التي أتت بها الإسلام السياسي، في كل من الناحية النظرية والعملية. وقد تساءل المتشككون ما إذا كان حزب العدالة والتنمية احتضن حقاً العلمانية أم كان هذا التحول على الأرجح نتيجة للقيود المؤسسية. ذلك هو السؤال المهم أن نسأل عند النظر في ما إذا كان يمكن تكرار العلمانية السلبية لحزب العدالة والتنمية في العالم العربي، حيث أن هذه القيود المؤسسية غير موجودة بنفس الدرجة، الجواب هو: "الاثنتان معاً".

هناك دائماً صلة بين التحول الفكري والقيود المؤسسية. حيث أن التحول من قادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى العلمانية السلبية شملت عملية معقدة سيتم وصفها هنا فقط بإيجاز.²⁹ كانت هناك ثلاثة عوامل هيكلية هامة في تشجيع هذا التحول. الأول، الدول الغربية والمؤسسات ذات الروابط القوية مع تركيا لا تريد أن ترى ظهور نظام إسلامي هناك. الثانية، استخدم الجيش التركي وصابته في السياسة للحد من أية محاولات للابتعاد عن التقاليد العلمانية في البلاد، بالجوء إلى الانقلابات المباشرة عند الضرورة. وأخيراً، فإن غالبية المجتمع التركي في الواقع يشارك في الانتقادات الموجهة إلى الإسلاميين الموحدة أعلاه - على الأرجح نتيجة لتقاليد البلاد العلمانية وقوة التفسيرات المعتدلة للإسلام هناك، وتجربة مراقبة ما يسمى بالدول الإسلامية في أماكن أخرى في المنطقة. كان تاريخ تركيا من الانتخابات المتعددة الأحزاب منذ عام 1950 أظهرت أن أي حزب إسلامي عليه بذل

من أجل توضيح الطرق التي قد تكون محبطة لحرية التشريع في قضايا مختلفة في كل ما الحالات المشار إليها أعلاه، فرجماً يساعدنا النظر في السيناريو الذي يقترح فيه قانون جديد مدني يعزز المساواة بين الجنسين (ويتناقض مع تفسيرات الشريعة التقليدية). ففي النماذج الأولى والثانية لن يكون هناك مشكلة. وفي النموذج الثالث - حيث يشار إلى الشريعة كمصدر للتشريع والتي لا تزال تعريفها غامضة - مثل هذه التشريعات قد تكون ممكنة، طالما أن المحكمة الدستورية لا تحاول وضع حد لها. وفي النموذج الرابع ومثل هذا التشريع يكون من الصعب للغاية باعتبار أن المؤسسة الدينية من المرجح أن تعارض ذلك، في حين أنه في الخامس، فإنه سيكون من المستحيل تقريباً حيث أن السلطات الدينية نفسها لديها السلطة لمنع ذلك.

النموذج الأول - الخاص بحزب العدالة والتنمية - يدل على امكانية اتباع سياسة ذات مرجعية دينية دون إقامة "دولة إسلامية". حتى لو دساتير الأنظمة العربية الجديدة تعلن الإسلام دينها الرسمي (تتبع النموذج الثاني) أو اختيار عدم استخدام مصطلح العلمانية قانونياً، إلا أنها تظل أقرب إلى نموذج حزب العدالة والتنمية من النموذج الإيراني طالما أنها لا تعترف بمؤسسة دينية تستفرد بتفسير معنى الشريعة. المسألة الحاسمة هنا هي ما إذا كانت الكلمة الأخيرة في عمليات صنع القوانين للأنظمة العربية الجديدة تقع على عاتق الهيئات المنتخبة أو غير المنتخبة من المؤسسات الدينية.

نموذج حزب العدالة والتنمية: ذو مرجعية دينية وليس "إسلامياً"

هناك سمة أخرى أساسية لحزب العدالة والتنمية وهي فهمه البراجماتي للسياسة ذات المرجعية الدينية. هذا هو الفهم الذي يسمح للحزب أن يشغل بأريحية موقفاً بين العلمانية الإقصائية من جهة والإسلام من جهة أخرى. وفقاً لهذا المنظور، يمكن للأفراد والجماعات المسلمة الترويج لأرائها الإسلامية في نظام ديمقراطي من خلال العمليات التشريعية والمشاركة في المؤسسات السياسية أو القضائية والمشاركة مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام.²⁶ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعكس الأخلاق الإسلامية من خلال محاربة الفساد والمحسوبية، أو تعزيز العدالة. يمكن أيضاً للأحزاب الإسلامية المتنوعة ترويج فهمهم للشريعة من خلال عمليات حرة وديمقراطية. وبهذه الطريقة، فإنه ليس هناك حاجة للتسمية الرسمية للدولة باسم "إسلامية" من أجل تعزيز المبادئ الإسلامية في السياسة. بعد كل شيء، هناك العديد مما يسمون بـ "دول إسلامية" تفشل في الواقع في دعم ما يتصور الكثيرون بأن يكون "المبادئ الإسلامية" في السياسة اليومية.

يتفق حزب العدالة والتنمية مع الجهات الدينية الرئيسية الأخرى في تركيا - بما في ذلك حركة جولن المؤثرة - على موقفه الانتقادي من الإسلام السياسي والحاجة إلى "دولة إسلامية". وفقاً لاستطلاعات الرأي العام، فإنه على الرغم من أن 70% من الأتراك يمارسون شعائر الدين الإسلامي بالتزام، إلا 9% فقط يؤيدون قيام دولة على أساس الشريعة. استطلاعات الرأي تعكس مستويات أعلى بكثير من الدعم لتطبيق الشريعة في الدول العربية.²⁷ تشير أيضاً نفس نوعية الاستطلاعات في العالم العربي إلى تأييد ساحق للديمقراطية

فريدة، فإن العديد من الدول العربية أيضاً – وخاصة تونس ومصر – لديها نخبة "علمانية" تتمتع بموقع ذي قوة، بما في ذلك بقايا الأنظمة الاستبدادية القديمة والليبراليين والثوار الشباب.

في حين أن الجيش التركي لعب بالتأكيد دوراً في تشكيل تحول حزب العدالة والتنمية، فلا ينبغي المبالغة في حجمه وأهميته. ذلك لشيء واحد، فالقمع من ذلك النوع الذي تمارسه جنرالات تركيا قد لا يؤدي دائماً إلى الاعتدال. ففي حالات مثل إيران تحت حكم الشاه والجزائر في التسعينيات، على سبيل المثال، أدى القمع إلى مزيد من التطرف من جهة الإسلاميين. أما اليوم، فالجيش التركي فقد تفوقه السياسي على السياسيين.³¹ في الواقع، لقد تم اعتقال نحو 400 ضابطاً عسكرياً، بينهم 72 برتبة جنرال وأميرال كانوا في الخدمة الفعلية، قد خططوا لانقلابات علمانية ضد حزب العدالة والتنمية. بالرغم من تراجع قوة المؤسسة العلمانية، فإن حزب العدالة والتنمية لا يزال يرفض تطبيق نظام الإسلام بل إنه يدعو الدول العربية إلى تبني المثال الخاص به من العلمانية السلبية.³²

نموذج حزب العدالة والتنمية: الواقعية وليس الراديكالية

عمل حزب العدالة والتنمية بصورة عملية بشأن قضايا سياسية مختلفة، بما في ذلك العلاقة بين الإسلام والعدالة. فإنه ينظر إلى ميزان القوى في تركيا وكذلك إلى السياسة العالمية وذلك قبل اتخاذ موقف بشأن أي قضية معينة. إن الوثيقة الرسمية للحزب التي تحدد أيديولوجيته "المحافظة الديمقراطية" تسلط الضوء على هذه البراجماتية (الواقعية).³³ وباختبار صفة "محافظ" فإن الحزب يسعى لتشديد على الحكمة وتركيزه على تغيير تدريجي في الوقت الذي يرفض فيه أي نوع من التطرف (سواء كان علماني أو إسلامي أو اشتراكي أو ليبرالي). وفي انتقاده إلى العقوبة الفرنسية والراديكالية العقلانية، فإن الأيدولوجيا المحافظة لدى الحزب تشير إلى مفكرين مثل مايكل أوكشوت وإدموند بورك.³⁴

من المرجح أن تأخذ الأحزاب الإسلامية العربية برجماتية حزب العدالة والتنمية على محمل الجد نظراً لنجاح الحزب على عدة أصعدة. فعلى الصعيد المحلي، ساهمت سياسات الحزب – والتي منها سياسات على التنمية الاقتصادية والتغطية الصحية الشاملة مشاريع إسكان – في فوز الحزب بخمس انتخابات وطنية (اثنتان للبلدية وثلاثة للبرلمان).

أما على الصعيد الدولي، نجح حزب العدالة والتنمية في إقناع الولايات المتحدة والدول الأوروبية بأن يصبح حزب ذو جذور إسلامية حليفاً يمكن الاعتماد عليه. يمكن القول أن تجربة حزب العدالة والتنمية خلال العقد الماضي هي واحدة من الأسباب التي تجعل الدول الغربية اليوم أكثر تسامحاً تجاه الإسلاميين في الدول المتأثرة بالربيع العربي. يظهر ذلك في الاستقبال الدافئ نسبياً من قبل الحكومات الغربية لقوى الإسلاميين المنتخبة ديمقراطياً بعد عام 2011 والذي يتناقض بشدة مع العداء تجاه الجماعات الإسلامية في التسعينيات.³⁵ لقد أظهر أردوغان مرونة غير مسبوقة في سياسته الخارجية وفي كثير من الأحيان اتبع سياسات متناقضة ومحفوفة بالمخاطر. على سبيل المثال، انتقد إسرائيل بشدة³⁶ مع المحافظة على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة ورفض فرض عقوبات جديدة على

جهود هائلة للحصول حتى على ربع الأصوات على المستوى الوطني، لذا أدرك قادة حزب العدالة والتنمية أنه في ظل هذه الظروف، فإنه لا يمكنه أن يحكم تركيا مع الأيديولوجية الإسلامية وبالتالي تبني الحزب سياسة ديمقراطية جديدة وخطاب العلمانية السلبية، هذا الموقف سمح لهم في النهاية للتغلب على الحواجز المفروضة من قبل الجيش مع الحفاظ على علاقات جيدة نسبياً مع الغرب، والحزب الآن يعد الأقوى في البلاد فقد حصل على 50% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام 2011.

من المهم عدم المغالاة في التشديد على الأبعاد الهيكلية للتحول في حزب العدالة والتنمية وتجاهل قوة قادة الحزب وخاصة أردوغان (رئيس الوزراء الحالي)، عبد الله غول (الرئيس الحالي) وبولنت أرينك (نائب رئيس الوزراء الحالي). كما تحول الحزب من حزب إسلامي إلى العلمانية السلبية، أظهرت هذه الشخصيات مقومات قيادية بارعة نجحت من خلالها في إقناع أتباعهم بالطابع الجديد للحزب. بعد أكثر من عشر سنوات في السلطة، لا يبدو أن هناك خطط لاتخاذ البلاد في اتجاه دولة على أساس الشريعة. قضية عام 2008 المذكورة أعلاه والتي اتهمت حزب العدالة والتنمية بالمعاداة للعلمانية، فاقصرت الدليل ضد الحزب على جهود الحزب لرفع القيود المفروضة على ارتداء الحجاب في الجامعات وتحسين فرص الخريجين من المدارس الإسلامية وتوسيع نطاق تدريس القرآن. علاوة على ذلك، فقد كان الساسة في حزب العدالة والتنمية أكثر نجاحاً من سابقهم أصحاب مذهب العلمانية الإقصائية من حيث توسيع حقوق الجمعيات المسيحية واليهودية - على سبيل المثال وفي استعادة الممتلكات التي صودرت في السابق.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من القيود الهيكلية المشار إليها أعلاه فإن الأحزاب الإسلامية الأخرى في تركيا لم تخضع لعملية تحول مماثلة ونتيجة لذلك ظلت على الهوامش السياسية – مما يشير مرة أخرى إلى أهمية القيادة والقوة في إحداث التغيير. باختصار، بغض النظر عن الأصل لتحول حزب العدالة والتنمية، من الممكن لتجربة حكم طويلة دامت لعشر سنوات في تركيا أن تكون مصدراً لإلهام السياسيين العرب.

كما سبق ذكره، فلا يحتاج إلى استنساخ التجربة التاريخية لبلد آخر لكي ينظر إليه كنموذج. ومع ذلك، إذا ما أمعنا النظر فنجد أن الدول العربية تشترك في عدد من العوامل الهيكلية التي أدت إلى تحول حزب العدالة والتنمية. إن الدعم المالي والسياسي وحتى العسكري من الدول المؤسسات الغربية هو أمر حاسم لتوطيد الديمقراطية في مصر وتونس والمغرب وليبيا.³⁰ وغني عن القول أن الجهات الفاعلة الغربية تفضل ألا تكون هذه البلدان أنظمتها السياسية تقوم على الشريعة الإسلامية. ومن المؤكد أن الجيش في الدول العربية وضعه ليس كما هو الحال في تركيا – حيث يلعب دور "حارس العلمانية" – وهناك دعم شعبي أكبر بكثير لتطبيق الشريعة في العالم العربي. غير أن كل هذه البلدان لديها ظروف خاصة بها والتي توفر حوافز للإسلاميين المعتدلين للتحول والإعتدال بطموحاتهم. فمصر، على سبيل المثال، لديها أقلية مسيحية تشكل 10% من سكانها، بينما في تركيا فقط 1% من السكان غير مسلم. وفي مصر وتونس فإن الجيش والأجهزة الأمنية التي اضطهدت الإسلاميين سابقاً ما زالت تمتلك سلطة كبيرة. أما في المغرب، فهي دولة ذات نظام ملكي تتمتع بتأييد شعبي كبير وهي عقبة رئيسية مؤسسية للإسلاميين. بينما تركيا لديها نخبة علمانية ذات قوة

وفيما يتعلق بمسألة السياسة ذات المرجعية الدينية، فيطرح البعض العديد من التساؤلات حول عما إذا كان حزب العدالة والتنمية قادراً حقاً على إظهار الأخلاق والقيم الإسلامية في القضايا المهمة مثل مكافحة الفساد والمحسوبية؛ وتعزيز ثقافة الجدارة؛ وحل الصراع العرقي، على سبيل المثال في حالة المسألة الكردية.³⁸ فهناك ثمة مجال آخر من الانتقادات وهو أداء الحزب في ضمان حريتي التعبير وتكوين الجمعيات. حزب العدالة والتنمية لا يزال أمامه طريق طويل ليقطعه في هذه القضايا.

يعاني أيضاً نموذج حزب العدالة والتنمية من نقص في التنظير والتفسير وذلك بسبب ندرة الأعمال النظرية على الحزب ووجهات نظره بشأن العلمانية والدولة. من بين الأسباب في ذلك هو إرث ثمانين عاماً من العلمانية الإقصائية في تركيا، تم خلالها إما حظر المناقشات والمنشورات المتعلقة بالفكر السياسي الإسلامي أو تهيمشها. إن الجهات الفاعلة المسلمة في تركيا تركز على الممارسة وليس النظرية. كذلك قيادة أردوغان الكاريزمية، في ذات الوقت، منعت أيضاً أعضاء الطرف الآخر من تقديم إسهامات فكرية والانخراط في مناقشات فكرية. إلى حد ما، فقد حرم التركيز المبالغ فيه على الكاريزما لقائد الحزب من أن ينشأ في الحزب ثقافة النشاط الفكري والدينامية.

لتقديم نموذج أكثر وضوحاً وأكثر جاذبية للإسلاميين وغير الإسلاميين في العالم العربي، يجب أن يسعى حزب العدالة والتنمية إلى المزيد من الاحتكاك بالجمهور العربي على الصعيد الفكري. وإلى جانب الكتاب الخاص بالديمقراطية المحافظة المذكور أعلاه، فهناك عدد قليل جداً من وثائق حزب العدالة والتنمية ذات عمق فكري باللغة التركية، ناهيك عن اللغة العربية. ويعتبر مركز أبحاث "سيتا" (SETA) المؤيد لحزب العدالة والتنمية مصدراً للمعلومات، وقد أصبح "سيتا" في الآونة الأخيرة أكثر نشاطاً في إصدار المنشورات بشأن السياسة العربية. وبدأت سيتا بنشر نسخة باللغة العربية لمجلتها الأكاديمية *Insight Turkey* تحت عنوان "رؤية تركية" وكذلك بدأت تنظيم المؤتمرات في الدول العربية.

التوصيات الختامية للإسلاميين: الإقناع والإستراتيجية

أصبح مصطفى كمال أتاتورك رئيس تركيا في عام 1923 وأطلق سياساته العلمانية الإقصائية بعدها بعام واحد. في العقود التالية وصل قادة ماثلون علمانيون إلى الحكم في بلادهم ذات الأغلبية المسلمة مثل الشاه محمد رضا بهلوي في إيران، ومحمد علي جناح في باكستان، وسوكرانو في إندونيسيا، وجمال عبد الناصر في مصر والحبيب بورقيبة في تونس. بعد عقود مضت، بشرت الثورة الإيرانية عام 1979 في موجة جديدة من الجمهورية الإسلامية. على الرغم من أنها جاءت إلى السلطة في عدد قليل من البلدان، إلا أن الإسلاميين أصبحوا في كثير من الأحيان قوة المعارضة الرئيسية وجماعة ضغط في أنحاء العالم العربي والإسلامي. هناك الآن حلاً وسطاً ناشئاً بين العلمانية الإقصائية التي كانت سائدة في تركيا سابقاً والتزاوج بين الدين والدولة في إيران اليوم. وقد أظهرت مؤخراً بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء (على سبيل المثال، السنغال) وجنوب شرق آسيا (على سبيل المثال، إندونيسيا) إنه يمكن التعايش بين الديمقراطية والعلمانية السلبية والنشاط السياسي الإسلامي. من خلال قيادة حزب العدالة والتنمية، أصبحت تركيا أول مثال ناجح لهذا التعايش في الشرق الأوسط.

إيران في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الرغم من موافقته على نشر رادار حلف الناتو ضد إيران في شرق تركيا.

من بين أمور أخرى، فإن حزب العدالة والتنمية يقدم نموذجاً لكيفية تعامل بلد بأغلبية مسلمة مع الغرب بطريقة ودية ولكن حاسمة. وفي ظل المعارضة الألمانية والفرنسية لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وارتفاع الإسلاموفوبيا، فإن أردوغان لم ينأى بنفسه عن انتقاد الدول الأوروبية. بيد أنه التزم بعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمؤسسات الغربية الأخرى. إن الحفاظ على بقاء العلاقات دافئة مع الدول الغربية كان له دور رئيسي في توالي نجاحات حزب العدالة والتنمية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

بالإضافة إلى توفير صيغة لمعالجة العلاقة بين الإسلام والسياسة، يمكن لنموذج حزب العدالة والتنمية أن يكون مثالاً للإسلاميين العرب على أن نهجاً عملياً للسياسة المحلية والدولية (بدلاً من الإصرار على سياسة لا هوادة فيها أو غير مرنة) من شأنها تحقيق أرباح مهمة.

توصيات لحزب العدالة والتنمية: التغلب على القيود

كما سبق الذكر فإن هناك عدداً من العقبات أمام أن يكون حزب العدالة والتنمية نموذجاً للأحزاب الإسلامية (وغير الإسلامية) في العالم العربي والتي تتعلق بتجربة تركيا التاريخية الخاصة (بما في ذلك أعوام من تجربة الديمقراطية، اقتصاد السوق الحرة و العضوية في المنظمات الغربية). الأبعد من ذلك، فهناك مجالات معينة في خبرة حزب العدالة والتنمية تتطلب مزيداً من الاهتمام من الحزب نفسه إذا أريد له أن يسهم في بلورة نموذج يكون بمثابة مثال للأحزاب الإسلامية العربية.

من حيث تشجيع التحول في تركيا من العلمانية الإقصائية إلى العلمانية السلبية، فيمكن لحزب العدالة والتنمية أن يفخر بإنجازات عديدة، منها – كما ذكر سابقاً – وضع حد للتمييز ضد خريجي المدارس الإسلامية³⁷ وتوسيع الحقوق القانونية للمؤسسات المسيحية واليهودية وإعادة ممتلكاتها ورفع الحظر المفروض على تعليم القرآن للطلاب دون سن 12 سنة. ومع ذلك، هناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإصلاح. حظر الحجاب لا يزال ساري المفعول في مختلف ميادين الحياة العامة التركية، على الرغم من أن هناك العديد من الجامعات التي ألغت منعه بحكم الأمر الواقع. ينبغي أن تصبح "ديانت" كياناً مستقلاً مميّزة مقدّمة من المؤسسات الدينية، بدلاً من حصولها على التمويل الحكومي. وينبغي أن يكون مجلس الأئمة مسؤولاً عن تعيين رئيسها وليس الحكومة. وينبغي أيضاً إنهاء القيود الرسمية على طقوس العلويين وبعض المؤسسات المسيحية واليهودية، مثل مدرسة "هاليكي" الأرثوذكسية اليونانية.

إن الدستور التركي الجديد يمثل فرصة لمعالجة بعض هذه المشاكل، في عام 2011 وافقت جميع الأحزاب الأربعة في البرلمان على ضرورة صياغة دستور جديد وتشكيل لجنة خاصة لصياغة الدستور الجديد. بعيداً عن تلك القضايا المتعلقة بالعلمانية، فإن مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية، تتوقع أن المسودة ستسعى لإصلاح العلاقات المدنية-العسكرية وضمان الحقوق الثقافية للأكراد.

وقد أشار كل من حزب العدالة والتنمية والنهضة إلى نموذج حزب العدالة والتنمية التركي، على الأقل أمام الجمهور الدولي. في عام 2006، عندما طلب من الأمين العام لحزب العدالة والتنمية سعد الدين العثماني أن "يقدم حزبه للجمهور الأمريكي"، كان رده بأن حزبه "على غرار فط حزب العدالة والتنمية في تركيا".⁴² وبالمثل، أشار الغنوشي أكثر من مرة بإشارات إيجابية إلى حزب العدالة والتنمية التركي. فقد استشهد بتركيا كنموذج لتونس الجديدة،⁴³ في حين أنه في تصريحات أخرى يدعي الفضل لمساهماته الفكرية في إحداث تحول حزب العدالة والتنمية نفسه.⁴⁴

وفي المقابل، يدافع حزب الحرية والعدالة في مصر عن الشريعة كمصدر أساسي للقانون وهو أكثر بُعداً عن نموذج حزب العدالة والتنمية. فيعطي دستور مصر الجديد - الذي صاغته هيئة لعب فيها حزب الحرية والعدالة المصري الدور الرئيسي - لهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف دوراً استشارياً في تفسير الشريعة في (المادة 4). بينما في تعديل آخر لم يسبق له مثيل، أكد الدستور صراحة على مذهب أهل السنة والجماعة في توضيحه لمعنى الشريعة في (المادة 219). ربما يدافع قادة حزب الحرية والعدالة المصري عن سياساتهم، بحجة أنهم يستجيبون "براجماتياً" لمطالب ناخبهم المحافظين. ومع ذلك، هناك قضايا معينة، قد تحتاج الديمقراطية التمثيلية قيادة تقنع الرأي العام بالسياسات التي لا تحظى بشعبية في البداية. إن مدى الاستقطاب الداخلي في مصر يظهر الأمر جلياً حيث يتوجب على حزب الحرية والعدالة أن يستجيب لاهتمامات الجماعات أخرى، مثل الليبراليين والأقباط، بدلاً من التركيز ببساطة على مطالب الدوائر الانتخابية الخاصة بهم. ربما تكون الحاجة للحصول على الدعم من الحكومات الغربية التي تحتاج إلى شريك "موثوق فيه" يشجع الإخوان على اعتماد نهج أكثر واقعية.

في المستقبل، قد توطد الأحزاب العربية أنظمتها الديمقراطية الوليدة وتصبح طرقهم - ربما أكثر تقدماً - لتحديد العلاقة بين الإسلام والدولة. وقد يحين وقت نذكر "نموذج حزب النهضة" أكثر من حزب العدالة والتنمية. ولكن ما قد ينشأ بدلاً من ذلك قد يكون نموذجاً مشتركاً وعماماً. وفي حين تتطور الأنظمة العربية، فلنرى ما إذا سينتج عن الجمع بين التجربتين التركية والعربية ما يمكن وصفه بأنه بأنها "سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية".

يقدم حزب العدالة والتنمية للأحزاب العربية الإسلامية وغير الإسلامية نموذجاً للسياسة ذات المرجعية الدينية والعلمانية السلبية في الوقت نفسه، بدلاً من الدولة الإسلامية. هذه الصيغة تبشر أيضاً بالحوار النقدي مع الدول الغربية. إن الركائز الثلاث لنموذج حزب العدالة والتنمية - البراجماتية والسياسة ذات المرجعية الدينية والعلمانية السلبية - متراطة. إن البراجماتية التي يتبعها الحزب تشجعه على اتباع سياسات لجدواها العملي وليس الأيديولوجي. في الوقت نفسه، يسمح التزام الحزب بالقيم الإسلامية له أن يقوم بمواصلة سياسة ذات مرجعية دينية في دولة علمانية.

إن أتباع نموذج حزب العدالة والتنمية على الأرجح هي الأحزاب الإسلامية الرئيسية، بما في ذلك النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب وإلى حد أقل حزب الحرية والعدالة في مصر. بغض النظر عن ميولها الفكرية، قد تشجع الحسابات الإستراتيجية أيضاً هذه الأحزاب لأن تميل إلى نموذج حزب العدالة والتنمية، نظراً لنضالهم السياسي مع كل من العلمانيين والسلفيين. يمكن أن تميل تلك الأحزاب نحو نموذج حزب العدالة والتنمية لكونه الإستراتيجية الجيدة لخوض النزاع مع العلمانيين، الذين يخشون من الشريعة (ويتلاعبون بهذا الخوف أيضاً) والسلفيين، الذين يسعون إلى فرض التفسيرات المتطرفة للشريعة الإسلامية. فإن واقعية الخطاب الديمقراطي المتمثل في حزب العدالة والتنمية تسمح لهذه الأحزاب على حد سواء طمأننة الليبراليين وتحدي السلفيين من موقع قوة. لا يمكن للجماعات الإسلامية أن تتنافس مع السلفيين على تفسير متشدد للشريعة، لكن أملهم الوحيد لتهميش هذه الجماعات هو تقديم الخطاب الذي يستند إلى الحريات الديمقراطية ولكن بما لا يضر القيم الإسلامية. إذا فشلت الجماعات الإسلامية المعتدلة في تعزيز سيطرتها على هذا الأساس الأوسط، فمن المرجح أن الأحزاب الأخرى (مثل حزب مصر القوية، الذي يرأسه القيادي السابق بجماعة الإخوان المسلمين عبد المنعم أبو الفتوح) أن تبادر بالتنافس معها على ذلك.

من بين الأحزاب الرئيسية الإسلامية العربية، يبدو حزب النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب الأقرب إلى نموذج حزب العدالة والتنمية التركي. حيث لم يكن أي من هذه الأحزاب يدعو إلى وضع الشريعة الإسلامية في دستوري بلاديهما. منذ عام 2007، انخفضت دعوة حزب العدالة والتنمية المغربي إلى اتباع الشريعة الإسلامية.³⁹ وبدلاً من ذلك أكد الحزب على مكافحة الفساد والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وحماية الهوية الإسلامية للمغرب في مواجهة العولمة.⁴⁰ أما في تونس ففي خطاب ألقاه مؤخراً، زعيم حزب النهضة راشد الغنوشي أكد فيه أنه لا يوجد أي تعارض متأصل بين الإسلام والعلمانية. حيث دافع عن درجة من الفصل بين الشؤون السياسية والدينية، قائلاً إنه "ليس من مهمة الدين تعليمنا ... أساليب الحكم وكيف ندير الدولة لأن ... العقل مؤهل فيها إلى أن يصل إلى الحقيقة من خلال تراكم التجارب". إن الدين، مع ذلك، "يعطينا نظام قيم و مبادئ التي يمكن تمثل توجيهات لتفكيرنا و سلوكنا و لأنظمة الدولة التي نسعى إليها".⁴¹ نظراً لأن تلك الأحزاب الآن في السلطة، فإن التحدي الحالي الذي يواجهه حزب العدالة والتنمية المغربي والنهضة التونسي، هو أن تترجم هذه الأفكار إلى السياسة اليومية.

1. حبيب النسخة الاصلية لهذا البحث باللغة الانجليزية وهذه ترجمته للنسخة الانجليزية.
2. تعتمد هذه الورقة على مقابلات ومحادثات مع المؤلف في إسطنبول في أغسطس 2012 وفي الدوحة في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2012 وفي القاهرة في يناير 2013. وأقدم الشكر لكل من شادي حميد وسلمان شيخ وصموئيل بلامبلي ونادر هاشمي وروبرت هيفنر وناتان براون وسنان اولجن وحسن كوسيبالابان وبيرونا تورام وحقي تاس وستيفانو توريلي وزينب شاهين وفيرح بيريكلي وبور هانين دوران وسليم شفيق ومصطفى غوكيك وريينات شايخوتدينوف وقادر يلدرم وأحمد يوكلين وعيد محمد وتوران كايولوجو عن تعليقاتهم المفيدة.
3. "رئيس الوزراء اردوغان، حزب العدالة والتنمية 4. النص الكامل لخطابه في المؤتمر"، حزب العدالة والتنمية، 30 سبتمبر 2012، <<http://www.akparti.org.tr/site/haberler/basbakan-erdoganin-ak-parti-4-olagan-buyuk-kongresi-konusmasinin-tam-metni/31771>>.
4. طارق رمضان، "تركيا هي نموذج لجماعة الإخوان المسلمين في مصر"، وجهات نظر الجديدة الربع سنوية 28 العدد 2، (ربيع 2011)، ستيفن كوفمان، "تقول كلينتون يمكن أن تكون تركيا نموذجًا للديمقراطيات الناشئة"، برامج الإعلام الخارجي وزارة الخارجية الأمريكية، 16 يوليو 2011، <<http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2011/07/20110716132122nehpets0.2954783.html#ixzz2AmplY7T0>>.
5. الردود على الأسئلة: "إذا تشبه النظام السياسي المصري ببلد من البلدان التالية، فأى بلد تفضل أن يشبه بها؟" شبلي تلحمي، "الاستبيان السنوي للرأي العام العربي"، جامعة ميريلاند، 2011، <<http://newsdesk.umd.edu/pdf/2011/telhamipoll2011.pdf>>.
6. انظر شادي حميد، "صعود الإسلاميين: كيف سيغير الإسلاميين السياسات والعكس"، فورين أفيرز، يونيو 2011، 7-40.
7. بواسطة "سياسات ذات مرجعية إسلامية" أعني السياسة التي تعامل بها المسلمون الأتقياء الذين يسعون بوعي ليعكسوا القيم الإسلامية والمبادئ دون السعي إلى فكرة إقامة دولة إسلامية. هذا الاستخدام يختلف قليلاً عن تلك التي يستخدمها إيكلمان وبيسكاتوري في كتابهما المؤثر الذي يشير أساساً إلى سياسة ذات مرجعية دينية... في الحياة اليومية للمسلمين". دائل إيكلمان وبيسكاتوري جيمس، مسلم بولتكس (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1996).
8. أحمد ت. كورو، "صعود وسقوط الوصاية العسكرية في تركيا: مخاوف من التيار الإسلامي، الكردستانية والشوعية"، انسايت تركيا 14، العدد 2 (2012)، 3-41.
9. أحمد ت. كورو، العلمانية وسياسات الدولة: تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا وتركيا (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2009)، 259. كما تتوفر باللغة العربية (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012).
10. منذ عقد من الزمان عمر تاسبينار أكد أن تركيا لا يمكن أن تكون نموذجاً للدول العربية نظراً لسياساتها العلمانية الإقصائية التي أدت إلى تغيير مواطنيها أنفسهم، ومع ذلك، فإن تركيا قد تغيرت بشكل كبير منذ ذلك الحين. عمر تاسبينار "التفاوت الغير متكافئ؟ بين 'النموذج التركي' والعالم العربي"، ورقة تحليلية العدد 5، بروكنجز مشروع السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، أغسطس 2003، 7.
11. سنان أولجن "من الإلهام إلى الأمل: تركيا في الشرق الأوسط الجديد"، كارنجي بيزرز، كارنجي أوروبا، ديسمبر 2011. انظر أيضاً عمر تاسبينار، "تركيا: نموذج جديد" في الإسلاميون قادمون: من هم، طبيعة. روبن رايت (واشنطن، العاصمة: معهد السلام الأمريكي، 2012).
12. عبارة "نمور الأناضول" تشير إلى المدن الصناعية في وسط تركيا التي كانت بمثابة العجلة الهامة التي دفعت بالنمو الاقتصادي في البلاد منذ عام 1980. لمعرفة المزيد عن حركة جولن انظر إم. هاكان يافوز وجون إسبوزيتو، محرران، الإسلام التركي والدولة العلمانية: حركة جولن (مطبعة جامعة سيراكيوز، 2003)، أحمد ت. كورو، "العولمة وتنويع الحركات الإسلامية: ثلاث حالات تركية"، مجلة العلوم السياسية 120، العدد 2 (2005)، 74-253.
13. يقتصر التركيز في هذه الورقة على نموذج حزب العدالة والتنمية التركي لا سيما صلته بالقضايا الإسلامية والعلمانية، وتتناول الورقة بشكل ثانوي مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان.
14. رئيس الوزراء أردوغان، في مقابلة مع منى الشاذلي، برنامج العاشرة مساءً، تلفزيون دريم، 15 سبتمبر 2011.
15. "الإخوان المسلمون في مصر تنتقد دعوة أردوغان للدولة العلمانية"، قناة العربية، 14 سبتمبر 2011.
16. "المسلمون يمكنهم إدارة دولة علمانية مسلمة"، صباح، 16 سبتمبر 2011، "أردوغان في ليبيا تصريحات هامة"، "الحرية".
17. ستيفانو مارييا توريلي، "إن نموذج حزب العدالة والتنمية ونموذج حزب النهضة في تونس: من التقارب إلى المنافسة؟" انسايت تركيا 14، العدد 3 (2012)، 8-77. لنقد أكثر دقة، راجع فريجة بيرليكي، "تطبيق النموذج التركي في المغرب: حالة حزب العدالة والتنمية"، انسايت تركيا 14، العدد 3 (2012)، 85-108.
18. كورو، العلمانية وسياسات الدولة، 6-39.
19. كورو، "صعود وسقوط الوصاية العسكرية"، 37-57.
20. ستيفن ليفي تسكي ولوكان واي. السلطوية التنافسية: الأنظمة الهيجينة بعد الحرب الباردة (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2010)، 5-6.
21. انظر ألفريد ستيببان، "العلمانية المتعددة من الديمقراطيات الحديثة والأنظمة الاستبدادية" في إعادة النظر في العلمانية، المحرران: كريج كالهون، جوجينسمير مارك وجوناثان فان أنتويرب (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2011).
22. على سبيل المثال، 20 في المئة من الطلاب الفرنسيين ملتحقين بالمدارس الكاثوليكية ورواتب معلمهم تمول حكومياً، وهناك حوالي نصف المدارس العامة الفرنسية يخدم بها رجال الدين الكاثوليك ويوم الجمعة تقدم المدارس الحكومية الأسماك بدلاً من اللحوم نظراً للحساسيات الكاثوليكية. لا توجد مدارس إسلامية ممولة حكومياً من المسلمين ولا يوجد أئمة ولا لحوم حلال في المدارس العامة. كورو، العلمانية وسياسات الدولة، 110.
23. انظر ارغون أوزبودن، "اقتراحات العلمانية للثورات العربية"، ستار لايت الروية، 23 أكتوبر 2011.
24. كورو، العلمانية وسياسات الدولة، 6-259.
25. جوناثان فوكس "بعيداً عن التناغم: الانفصال بين الأحكام الدستورية وتشريع الدولة على أساس الدين"، المجلة الكندية للعلوم السياسية 44، العدد 1، 69.
26. ألبير ديدي يصف النشاط الإسلامي في تركيا بأنه "من القاعدة إلى القمة، حيث الأفراد الذين تحركهم دوافع دينية تسعى إلى أسلمة بيئاتها من خلال النشاط الشعبي والتضامن من خلال تشكيل الشبكات الاجتماعية، مع التركيز على التعليم (الديني والعلمي على حد سواء) وتنظيم المشاريع واستخدام وسائل الإعلام. هذا الصعود من أسفل إلى أعلى كذلك يتضمن التعامل ضمن حدود القواعد الديمقراطية" أنظر البير ديدي، "الانتقاضات العربية: مناقشة النموذج التركي"، انسايت تركيا 13، العدد 2 (2011)، 27.
27. استبيان "A&G and Milliyet"، ميلليت، 31 مايو 2003، علي كاركوجلو وبيناز طوبراق.
28. جريدة زمان، التي تنتمي إلى حركة جولن وتعتبر الصحيفة الأوسع انتشاراً في تركيا، في الأونة الأخيرة العديد من المقالات لمناقشة الحركة الإسلامية. للحصول على مثال لنقد الإسلام، انظر مقال أوجور كوميكوجول، "الأيديولوجية الإسلامية المؤقتة: ثلاث فرضيات للجبل"، زمان، 17 أغسطس 2012.
29. انظر على سبيل المثال كورو، "العولمة وتنويع الحركات الإسلامية"، أحمد ت. كورو، "تغيير وجهات النظر حول الإسلام والعلمانية في تركيا: حركة جولن وحزب العدالة والتنمية"، في عالم الإسلامي في المرحلة الانتقالية: إسهامات حركة جولن. تحرير، إحسان يلماز (لندن: مطبعة جامعة ليدز ميتروبوليتان، 2007)، 51-140.
140. انظر أيضاً إحسان يلماز، "تأثير التعددية والمشاركة الانتخابية على التحول الإسلامي في تركيا"، مجلة البحوث الاقتصادية والاجتماعية 10، العدد 2 (2008)، 65-43.

30. لمعرفة المزيد عن دور الجهات الفاعلة الدولية انظر على سبيل المثال، سلمان شيخ وشادي حميد، "بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا"، ورقة بحثية منتدى أمريكا والعالم الإسلامي 2012، مركز بروكنجز الدوحة ومشروع علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي، نوفمبر 2012.
31. كورو، "صعود وسقوط الوصاية العسكرية".
32. يجب ألا يكون دور عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي في تشجيع التحول من العلمانية الإقصائية في تركيا إلى العلمانية السلبية، مبالغاً فيه. فقد أيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في واقع الأمر العلمانية الإقصائية في تركيا مع قرارها الحاسم في قضية شاهين (2004) والتي بررت حظر الحجاب في الجامعات التركية.
33. يالجين أكدوجان، الديمقراطية المحافظة (أنقرة: حزب العدالة والتنمية، 2003). وأعتمد أكدوجان بشكل كبير إلى أطروحة الدكتوراه الخاصة ببيكر بيرات أوزبيك على التيار المحافظ أثناء كتابة هذا الكتاب.
34. نفس المرجع.
35. وكانت وسائل الإعلام الغربية أعربت عن تقديرها الخاص لبرامج أردوغان. أنظر على سبيل المثال، هيلين كوبر، "وفي تركيا كمثال، يرى البعض خريطة لمصر"، نيويورك تايمز، 6 فبراير 2011، نيكولا بورجير "برامج أردوغان"، لوموند، 7 مايو 2003.
36. انتقادات اردوغان لإسرائيل هي سبب آخر لشعبيته مع الإسلاميين. أحمد م. أبو حسين، "تطور البلاغة للإخوان المسلمين فيما يتعلق بحزب العدالة والتنمية التركي"، جريدة زمان اليوم، 9 أكتوبر 2012.
37. من التدخل العسكري في 1997 وحتى وقت قريب جداً، تم تعيين خريجي المدارس الإسلامية وقد حدد لهم تنسيق درجات أقل عند حساب درجاتهم في امتحان دخول الجامعة على الصعيد الوطني.
38. يصور منتقدو حزب العدالة والتنمية، مثل صحيفة طرف اللبيرة، حزب العدالة والتنمية عموماً بأنه قومي أكثر من اللزوم فيما يتعلق بالقضية الكردية. ومع هذا يجادل أستاذ العلوم السياسية سينر أكتورك بأن إصلاحات حزب العدالة والتنمية كانت تقوم على "الأخوة الإسلامية" بين الأتراك والأكراد، فضلاً عن أيديولوجية الحزب بشأن "التفكير الجديد لثقافة متعددة الأعراق". سينر أكتورك "أنظمة العرق: تحليل مقارن لألمانيا والاتحاد السوفيتي / روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي وتركيا"، ورك بولتكس 63، العدد 1 (2011)، 151.
39. ذكر في كتاب بيرليكي، إمكانية تطبيق النموذج التركي على المغرب، 100.
40. المرجع نفسه.
41. مركز دراسة الإسلام والديمقراطية (مداد)، "محاضرة الأستاذ راشد الغنوشي حول العلمانية"، 2 مارس 2012، <https://www.csidonline.org/arabic/index.php?option=com_content&view=category&id=68&Itemid=58>.
42. ناثان براون، عندما لا يكون النصر اختياراً: الحركات الإسلامية في السياسة العربية (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2012)، 34.
43. "النهضة تأخذ تركيا كنموذج للديمقراطية"، حريات ديلي نيوز، 27 أكتوبر 2011.
44. "حزب العدالة والتنمية"، حريات، 24 يناير 2011.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

مركز بروكنجز الدوحة التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن و الذي يقع في الدوحة. يقدم مركز بروكنجز الدوحة أبحاث سياسية مستقلة وعالية الجودة ذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعته المتطورة في البحوث الميدانية، و الدراسات المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية و الاقتصادية و الجيوسياسية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط الكبير، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية و الرئيس المشارك ستروب تالبوت. ويدير المركز سلمان شيخ.

تم إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتم افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 71 فبراير 2008، بحضور كارلوس باسكوال، نائب رئيس معهد بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية السابق، ومارتن إنديك، نائب الرئيس لدراسات السياسة الخارجية في معهد بروكنجز، وهادي عمرو، المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة. يتم تمويل المركز من قبل دولة قطر.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

1. الديمقراطية و الإصلاح السياسي و السياسات العامة
2. العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط و الدول الآسيوية الناشئة بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية و اقتصاد الطاقة
3. الصراعات وعمليات السلام في المنطقة
4. الإصلاح التعليمي و المؤسسي و السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأمريكية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. و يساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومعهد بروكنجز في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم معهد بروكنجز الأساسية، وهي النوعية و الاستقلالية و التأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2013

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟
موجز السياسة، أحمد ت. كورو

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، إبراهيم شرقية

نحو شراكة إستراتيجية؟ الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر
موجز ورشة عمل

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو

2012

إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية، عمر عاشور

بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس و ليبيا
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحويلات العربية

ضياح سوريا (وكيفية تجنبه)
موجز السياسة، سلمان شيخ

شيوخ و سياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة
موجز السياسة، ستيفان لاکروا

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحويلات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية، إيلن لاسن

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحويلات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان